

التاريخ:
الرقم:
المشروعات:

الجمعية العلمية السعودية
لتطوير القطاع غير الربحي
Saudi Scientific Association For
Nonprofit Sector Development



سياسة آليات الرقابة والإشراف على المنظمة وفروعها ومكاتبها وتقييمها في الجمعية العلمية السعودية لتطوير القطاع غير الربحي



سياسة آليات الرقابة والإشراف على المنظمة وفروعها ومكاتبها وتقييمها في الجمعية العلمية السعودية لتطوير القطاع غير الربحي



مقدمة:

تُعد سياسة آليات الرقابة والإشراف مطلبًا أساسياً من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في الجمعية؛ حيث إنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية، والتي من شأنها تعزيز ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات؛ لتمكن مخاطر الفساد والاحتيال، وتعمل على تطوير العملية الإدارية.

النطاق:

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية، ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفقاً للأنظمة.

أولاً: الرقابة:

أ- التقارير الإدارية:

يعتمد على التقارير الإدارية اعتماداً كلياً في تقييم الأداء للجمعية، وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة؛ لأنها الجهة المسئولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة، ويجب إعداد هذه التقارير بصفة دورية وبانتظام، وتُعد بطريقة جيدة وواضحة ومنها:

- **التقارير الدورية:** وتكون من العاملين لمدراءهم بصفة يومية، أو أسبوعية، أو شهرية، أو فصلية، وبعد انتهاء مرحلة معينة من مشروع، وبعد انتهاء مشروع.
- **تقارير سير الأعمال الإدارية:** وتكون من المدراء إلى الإدارة العليا، وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.
- **تقارير الفحص:** وتكون لتحليل ظروف مشروع سابقة ولاحقة؛ لتساعد الإدارة العليا على التصرف السليم في توجيه القرارات.
- **تقارير قياس كفاءة العاملين:** وتعد بصفة دورية عادية من قبل الرؤساء المباشرون لرؤوسهم، وتشمل على قياس القدرات والتوصية لتطوير تلك القدرات، ومدى تعاونهم مع فريق العمل، وغير ذلك من معايير واضحة مناسبة للجمعية.
- **المذكرات والرسائل المتبادلة:** وتكون بين الإدارات والأقسام، وتستخدم لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات؛ لسهولة الرجوع لها للمتابعة والتقييم.

ب- التقارير الخاصة:

- تقارير الملاحظة الشخصية.
- تقارير الإحصائيات والرسوم البيانية.
- مراجعة الموازنات التقديرية.



- متابعة ملف الشكاوى والتنظيمات.
- مراقبة السجلات ومراقبة الداخلية.
- مراقبة السير وفق معايير نظام الجودة.
- تقييم ومراجعة المشاريع.

ثانياً: المبادئ:

أ- مبدأ التكاملية:

تكامل الرقابة وأساليبها من الأنظمة واللوائح التنظيمية، والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في الجمعية.

ب- مبدأ الوضوح والبساطة:

سهولة نظام الرقابة وبساطته ليكون سهل الفهم للعاملين والمنفذين؛ ليس لهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.

ت- مبدأ السرعة في كشف الانحرافات والإبلاغ عن الأخطاء:

يعتمد نظام الرقابة وفعاليته في الجمعية على سرعة كشف الانحرافات والتبلیغ عنها وتحديد أسبابها؛ لمعالجة وتصحيح تلك الانحرافات والأخطاء.

ث- مبدأ الدقة:

تعتمد الرقابة بالنسبة لإدارة العليا على دقة المعلومة ومصدرها؛ لأنها هي التي تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم واتخاذ الإجراءات المناسبة.

التطبيق:

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية، وعلى جميع العاملين والمتسبّبين الذين يعملون تحت إدارة وشراف الجمعية الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم، وعلى هذه السياسة والإلمام بها والتوقّع عليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية. وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها.

اعتماد مجلس الإدارة:

اعتمد مجلس إدارة الجمعية العلمية السعودية لتطوير القطاع غير الربحي في الاجتماع (الثالث) في دورته (الأولى) سياسة آليات الرقابة والإشراف على المنظمة وفروعها ومكاتبها وتقييمها للجمعية في يوم الأربعاء بتاريخ 03/06/1446هـ الموافق 04/12/2024م، وتحل هذه السياسة محل جميع السياسات الموضوعة سابقاً.

